

Distr.: General
11 May 2011
Arabic
Original: English/French



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٥٣٢ المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١١، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال":

"يعرب مجلس الأمن مجدداً عن قلقه البالغ من استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال التي أفضت إلى مشاكل متعددة، منها الإرهاب وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية وأخذ الرهائن وتردّي الحالة الإنسانية، ويؤكد مجدداً على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لتشجيع إحلال السلام والاستقرار في الصومال عبر الجهود التعاونية لجميع أصحاب المصلحة.

"ويعرب مجلس الأمن مجدداً عن احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيها واستقلاله السياسي ووحدته. وهو يؤكد من جديد دعمه لاتفاق جيبوتي وعملية جيبوتي للسلام باعتبارهما الأساس لتسوية النزاع في الصومال. ويعيد تأكيد أهمية الاتصال السياسي والمصالحة في الصومال، ويشدّد على الأهمية التي يكتسبها وجود مؤسسات تمثيلية تستند إلى قاعدة عريضة ويتم التوصل إليها من خلال عملية سياسية ينضوي تحت لوائها الجميع.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للأعمال التي يقوم بها كل من السيد أغسطين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الفترة الانتقالية تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١. ويثني المجلس على الأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.



تيسير العملية التشاورية التي يجريها الصوماليون في سياق جهودهم المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية، بالتشاور مع المجتمع الدولي وضمن إطار اتفاق جيبوتي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عُقد في نيروبي يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. وهو يرحب أيضا بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء الصوماليين. ويعرب المجلس عن بالغ الأسف لعدم مشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية في هذا الاجتماع التشاوري، ويحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على الدخول بالكامل وبصورة بناءة ومن دون المزيد من التأخير في العملية التشاورية التي يعمل على تيسيرها الممثل الخاص، وعلى منح دعمها لجهوده المبذولة من أجل الدفع قدما بعملية السلام.

”ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالاجتماع التشاوري القادم المزمع عقده في مقديشو، الذي سوف تتواصل فيه المناقشات التي دارت خلال الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عُقد في نيروبي. ويحث المجلس جميع أصحاب المصلحة الصوماليين على المشاركة في هذا الاجتماع وعلى القيام بدور في وضع الصيغة النهائية للترتيبات اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية منح الدعم الكامل لهذا الاجتماع.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤولية الصوماليين الأولى في تحقيق السلام والأمن والمصالحة في الصومال. وهو يعرب عن أسفه للقرارات التي اتخذتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التمديد من جانب واحد في الولايات التي أنيطت بها، ويحثها على أن تمتنع عن اتخاذ المزيد من التدابير الأحادية الجانب. ويحث مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تركز على إدخال إصلاحات تُرسي بها شرعيتها وتمثيلها ومصداقيتها، وعلى التوصل إلى اتفاق في أقرب الآجال بشأن إجراء انتخابات لشغل مناصبي الرئيس ورئيس البرلمان، التي لا سبيل للتمديد من دونها.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء الخلاف الواقع بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأثره على العملية السياسية والحالة الأمنية. وهو يهيب بهذه المؤسسات أن تكفل الاتساق والوحدة وأن تركز على إنجاز المهام الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي والميثاق الانتقالي. كما يشدد المجلس على أهمية التعاون بين الرئيس ورئيس البرلمان وتحليهما بروح القيادة الجماعية.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن العديد من المهام الانتقالية الأساسية تظل معلقة، ويحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على بلوغ نتائج ملموسة بشأن إنجاز هذه المهام قبل نهاية العملية الانتقالية، وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن المصالحة والدستور وتيسير تقديم الخدمات الأساسية. كما يشير إلى اعتزامه إبقاء المسألة قيد الاستعراض، ويشير إلى أن دعمه لتلك المؤسسات في المستقبل سيتوقف على تحقيق نتائج ملموسة.

”ويشيد مجلس الأمن بقوة بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في مجال توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو، وقرر بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه القوات. كما أنه يهيب بالحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستفيد من هذه المكاسب التكتيكية بإحراز تقدم في مجال تيسير تقديم الخدمات الأساسية، وإدماج الأهداف العسكرية في استراتيجية سياسية واضحة بما يتماشى مع اتفاق جيبوتي، وسائر النقاط المرجعية المبينة في الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٩٦٤. ويدعو المجلس إلى زيادة وجود الأمم المتحدة في مقديشو وفي أجزاء أخرى من الصومال، كما أنه يهيب بالأمم المتحدة أن تعمل بصورة منسقة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويعرب عن تقديره المتواصل لحكومي بوروندي وأوغندا لما تخصصانه من قوات. كما أنه يشدد على أهمية تزويد البعثة بموارد يمكن التنبؤ بها ويعول عليها وفي حينها كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل. ويهيب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي أن يقدم إسهامات على وجه السرعة للبعثة، بدون محاذير. كما أنه يشير إلى التوصيات المتعلقة بالصومال الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ويؤكد اعتزامه إبقاء الوضع قيد الاستعراض.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول، وبخاصة في المنطقة الإقليمية، أن تنفذ عمليتي حظر توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا تنفيذا كاملا. ويدين مجلس الأمن الهجمات، بما فيها الهجمات الإرهابية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسكان المدنيين من جانب جماعات المعارضة المسلحة والمقاتلين الأجانب، ولا سيما حركة الشباب. ويهيب بجميع جماعات المعارضة أن تضع أسلحتها وتنضم إلى عملية السلام“.